

## مؤتمر الطريق إلى الأمام

١٥ - ١٧ تموز ٢٠١٩

حصلت النساء السوريات على أدوار قيادية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية نتيجة نضالهن المستمر، ومع ذلك لم يتمكن من المشاركة بنسبة ٣٠٪ كحد أدنى في المفاوضات كما طالبن. إن مؤتمر الطريق إلى الأمام الذي عقد في بيروت ١٥ - ١٧ تموز ٢٠١٩ حول المشاركة السياسية للمرأة السورية بمشاركة أكثر من ٨٠ امرأة ورجلاً، ناقشوا استراتيجيات مشتركة لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة كصانعة قرار في المفاوضات وحل النزاعات وبناء السلام المستدام والتحول الديمقراطي وإعادة البناء وقد ساهم المؤتمر في تعزيز التحالفات مع الشبكات النسوية والنسائية التي سوف تدعم مشاركة المرأة السورية في مختلف مراحل العملية السياسية بما فيها العملية الدستورية.

تحت المشاركات والمشاركين في مؤتمر الطريق إلى الأمام جميع الأطراف الفاعلة على إيجاد حل سياسي شاملي في سوريا بناء على قرار مجلس الأمن بشأن سوريا ٢٢٥٤، كما أكد المؤتمر على أنه من أجل الوصول إلى سلام مستدام في سوريا لابد من مشاركة فاعلة للنساء السوريات في العملية السياسية بناء على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول النساء والسلام والأمن والقرارات الملحقه به على المستوى الوطني والمستوى المحلي. ونعرض فيما يلي مخرجات مؤتمر الطريق إلى الأمام:

## المخرجات

### مشاركة النساء السوريات في العملية السياسية

- استخدام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ لتعزيز المشاركة الفاعلة السياسية للنساء في جميع مراحل العملية السياسية من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى الوطني.
- دعم عملية التحول الديمقراطي وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة للوصول إلى العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وبخاصة للنساء.
- تعزيز دور المجلس الاستشاري النسائي وتحسين آليات التواصل بينه وبين المسارات الثلاث وخلق إطار داعم له واستثماره كقناة للتأثير على صيرورة العملية السياسية وبخاصة العملية الدستورية وإيجاد تغذية راجعة.
- ضمان مشاركة فاعلة مباشرة للنساء السوريات في صلب العملية السياسية بناء على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ سعياً للوصول إلى المناصفة.
- تعميق وتحسين آليات التواصل بين المسارات الثلاث. كعقد اجتماعات مستمرة بين المشاركين/ات في وفود التفاوض والفاعلين/ات على المسارات الثلاث.
- تعميق مفهوم المساواة والمشاركة السياسية النسائية مع المجتمعات المحلية.

### المشاركة السياسية للنساء السوريات في صنع القرار

- استمرار العمل للوصول إلى كتلة نسائية حرجة من السياسيات النسويات تشمل كافة الأطياف لضمان انخراط السوريات القوي والفعال في الحياة السياسية والشأن العام. على سبيل المثال تأسيس أكاديمية سياسية نسوية كآلية لبناء القدرات وتمكين النساء السياسيات.
- تشكيل آلية ضامنة لمراقبة مشاركة النساء والمساواة الجندرية لكل العمليات السياسية.
- جندرة الإطار القانوني الناظم للحياة السياسية بالتركيز على قانون الجمعيات، قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب، وقانون الإدارة المحلية.
- قوينة نظام الكوتا على الأقل ٣٠٪ في الدستور والقوانين الوطنية ذات العلاقة لضمان وصول النساء إلى مراكز صنع القرار في كل المجالات وعلى جميع المستويات المحلية والمناطقية والوطنية.
- حشد الدعم للأجندة النسوية والنساء السياسيات.

## جندرة العملية الدستورية

- إيجاد آليات فعالة للتواصل مع أعضاء وعضوات اللجنة الدستورية لضمان جندرة العملية الدستورية.
- تنظيم حملات مناصرة فعالة مع أصحاب المصالح والجهات المعنية لدعم الأجندة النسوية في العملية الدستورية.
- الاستفادة من الأجسام والآليات القائمة (المجلس الاستشاري النسائي، وغرفة المجتمع المدني) لمراقبة مخرجات اللجنة الدستورية بحيث تكون حساسة للنوع الاجتماعي.
- نشر الوثائق المنجزة حول جندرة العملية الدستورية واستخدام منهجيات جديدة لإيصالها لأكبر شريحة ممكنة من السوريين/ات.
- دراسة التجارب المحلية والاستفادة منها فيما يتعلق بجندرة الدستور.

## دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للنساء

- عدم دعم أي جسم سياسي لا يتضمن نساء والدفع باتجاه تضمين النساء بنسبة ٣٠ ٪ على الأقل.
- تعزيز دور النساء ضمن المسارات الثلاث.
- تضمين الرجال والنساء ، خاصة فئة الشباب، في البرامج المتعلقة بحقوق النساء وحقوق الانسان.
- دعم المبادرات النسوية والنسائية المحلية والوطنية والقيام بحملات مناصرة لذلك.
- العمل على إيجاد آليات لحماية حقوق الناشطات والسياسيات الفاعلات وإيجاد التسهيلات اللازمة لمشاركة النساء على جميع المستويات.
- تمكين وتعزيز السياسات الحقوقية الحساسة جندريا في المجتمع المدني السوري.
- تنظيم حملات ضغط من قبل المجتمع المدني باتجاه إقرار اجراءات بناء ثقة حساسة للجندرة مخصصة لمعالجة جذور ونتائج الصراع. كأمثلة على ذلك قضايا المعتقلين والمعتقلات والمغيبين والمغيبات قسريا والمخطوفين والمخطوفات وعمليات التعويض وجبر الضرر والمحاسبة والمساءلة والعودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين واللاجئات والنازحين والنازحات.